ولاينا في ماذكرنا من جعل ذلك في عبارة الشارح اشارة الى
كون الاستعارة في المشتق تبعية اتمامة القوم الدليل
المذكور الذي نقلنا عنهم على تبعية الاستعارة في الحرف
ايضا فان دليلهم وان اشتمل على بيان تبعية الاستعارة
في الحرف ايضا الا انه ينفي ان يكون مراد الشارح تعليل القوم
التبعية في المشتقات التي هي الفعل وما يشتق منه دون
التعليل التبعية في الحرف ايضا بقرينة ذكره تعليل القوم
اعني قوله وعلل القوم آه بعد ان ذكر المصنف ان جريان
الاستعارة في المشتقات بعد جريانها في مصدر ذلك
المشتق وقيل ان ذكر جريان الاستعارة في الحرف بعد
جريانها في متعلق معنى الحرف وايضا اختصاص
ماذكره من المواهب بالمشتق قرينة على ما ذكرنا
لاسيما انه سيذكر وجه كون الاستعارة في الحرف
تبعية بعد قوله المصنف والمراد بتعلق معنى الحرف

ثم قال الشارح المحقق فالاولى ان المقصود الاهم
في الصفات واسماء الزمان والمكان والآلة هو المعنى القائم
بالذات لا نفس الذات وهو ظاهر فان كان المستعار صفة او
اسم مكان مثلا ينبغي ان يعتبر الشبه فيما هو المقصود الاهم
اذ لو لم يقصده ذلك لوجب ان يذكر اللفظ الدال على نفس
الذات هذا قال قدس سره هذا الذي ذكره هو الوجه في كون
الاستعارة فيها تبعية وتفصيله ان الصفات انما تدل على
ذوات مبهمة باعتبار معان متعينة هو المقصودة فيها
وكما لم يمكن تلك الذوات المبهمة مقصودة منفا ولا مشتهرة
بما يصلح وجه الشبه في الاستعارة لم يتصور جريان الاستعارة
فيها بحيث يتصور ذلك يجب معاني مصادرها المقصودة
منها كانت تبعية واسماء الزمان والمكان والآلة فانها وان
دلت على ذوات معينة باعتبار ما الا ان المقصود الاصلي منها
ايضا معاني مصادرها الواقعة فيها او بها فيكون الاستعارة
تبعية لها ايضا ولو قصد التشبيه والاستعارة بحسب تلك
الذوات لوجب ان يذكر بالفاظ دالة عليها وبهذا التفصيل
اتضح الفرق بين الصفة كاسم الفاعل واخواته وبين اسم
المكان واخواته فاندفع ما اشتركا فيه من كونهما مشتقة وفي ان
المقصود الاهم منهما المعنى المصدري ومن كون الاستعارة
فيها تبعية اندفع ما ذكر من ان الصفة لا تدل على تعين الذات اصلا
فان معنى قائم شيء ما او ذات له القيام وهذا امر غير متصل
اصلا اذ لا يخطر بالعقل طلب ما يرتبط به ويجري عليه ليتعين عنده
فاذ لك كان حقها ان لا يقع موقعه بل حقها ان يقع جارية على غيرها
وفي اسم المكان دلالة على تعيين الذات باعتبار فانه قولك مقام معناه
مكان فيه القيام لا شيء ما او ذات فانه ليس فيه القيام فلذلك صلح ان يجري
عليه الصفات ولم يصلح ان يكون صفة للغير وكان من عداد الاسماء دون
الصفات منه منه

لم يكن المستعار اسما غير مشتق وصدق هذه السالبة اما لان يكون
المستعار غير اسم ذو الفعل والحرف او يكون اسما مشتقا او
لهذا قيل الشارح اللفظ المذكور بالمشتق الاعم من الاسم المشتق
ومن الفعل قوله وذلك لانه اذا اريد استعارة قبل آه خصص
تصوير الاستعارة التبعية تبعا للقوم بالمصرحة فان القوم
لم يتعرض الا للتبعية المصرحة والظاهر انه يجري في المكنية
حتى مثل لها البعض بقولنا اعجبني اراقة الضارب دم زيد
فانه شبه الضارب في شدة التاثير بالقاتل المرموز اليه بذكر
الاراقة فاستعير لفظ القاتل في النفس للضارب بعد استعارة
القتل للضرب استعارة تبعية بالكناية قيل لعلهم لم يتعرضوا
لها لعدم وجدانهم لها في كلام البلغاء اقول اولم يتعرضوا
لها لقلة وجدانها في كلام البلغاء قوله وعلل القوم ذلك
بما فيه خفاء اي علل القوم كون الاستعارة في المشتق تبعية
بما فيه خفاء حيث قالوا انما كانت تبعية لان الاستعارة
تعتمد التشبيه ومبنية عليه والتشبيه يقتضي كون المشبه
موصوفا بوجه الشبه ويكون مشاركا للمشبه به في وجه الشبه
ولا يصلح للموصوفية الا الحقايق اي الامور المتقررة الثابتة
كقولك جسم ابيض وبياض صادق دون معاني الافعال والصفات
المشتقة منها لكونها متجددة غير متقررة بوا سطة دخول الزمان

الزمان في مفهومها او عروضه لها ودوران الحروف وهو ظاهر
واما الموصوف نحو شجاع يصارع شجاعا وجواد فياض وعالم يخرج
فمجنون اي رجل شجاع يصارع شجاعا وجواد فياض وعالم يخرج
خفاء ما فيه هو ما اورد عليه الشارح المحقق للتلخيص لعل وجه
ههنا نظر وهو ان دليل القوم بعد تسليم صحته غير متناول للاسماء
الزمان والمكان والآلة لانها تصلح للموصوفية نحو مقام واسع
ومجلس فسيح ومنبت طيب الى غير ذلك ولا يقع او صافا
البتة وهم ايضا خصصوا ما يشتق من الفعل بالصفات
المشتقة وهذه ليست بصفات بالاتفاق ولهذا صرحوا
بان تعريف الصفة بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود
غير صحيح لانتقاضه بكلم الزمان والمكان والآلة فانها المقتل
مثلا اسم للمكان باعتبار وقوع الفعل فيه فيجب ان يكون
الاستعارة فيها اصلية لا تبعية وان يقدر التشبيه في نفسها
لا في مصادرها ولا شك انا اذا قلنا بلغنا مقتل فلان الى الموضع
الذي ضرب فيه ضربا شديدا ان المعنى على تشبيه ضربه بالقتل و
كذا اذا قلنا هذا مرمى فلان اشارة الى قبره فهو على تشبيه
الموت بالرماة هذا او اشارة بقوله بعد تسليم صحته الى ورود
المنع عليه ونقل عنه في الحاشية انه قال وجه عدم صحته ان
احد جزءي كلا من الحركة والزمان مع انه ليس من الامور المتقررة

وزد هذا الانتقاض تدريس شرحه فانه مر ان مراده بالذات في تعريف
الصفة ما هو اعم من الذات المبهمة او المتعينة باعتبار معنى هو اصلا و
قد يجعل هذا قرينة على ان المراد بالذات في تعريف المشتق ايضا ما يعم
معنى فلا حاجة حينئذ الى ما ذكره في الحاشية من التوجيه منه منه

اورد عليه بان ما ذكر من جواز ان يكون اصلية ايضا الاوجه
كون ما اصلية فيجوز ان يكون اصلية باعتبار والاولى ان يقال
وتبعية باعتبار المعنى المصدري منه منه

اورد عليه ان مراده ان وجد فيجب ان يجد الاستعارة فيها حال كونه
ما يجد ان يكون مراده فيجب ان يجد فقط منه منه

اصلية لا تبعية فقط منه منه

اورد عليه نقض شره بانه لا يدرج شيء من الامور الثلثة اعني الزمان
ثلاثة الواردة بالمعاني في هذا المعاني المستلزم للامور المقصورة ذوي الاحوال و
لا ما تقدم من الامور المتقررة الثابتة وكل الحركة والزمان
حقيقة بهذا المعنى الاستلزام المفهومية دون الاحوال و
واما تعرض القوم للاولى فلان اقتضاء كون الشبه به موصوفا و
دليلا على الثاني هذا واما الصفات فانها لما لم يكن
الآلة فلا يتم الدليل فيها لان معانيها تصلح ان تكون
محكوما عليها منه منه

قيد ان التفسير المطابق بالامور المتقررة الثابتة
وقع من الشارح العلامة في شرح المفتاح وليس من
عند نفسه فلذا اورد عليه ما نقل عنه في الحاشية
فقوله قدس سره لما مر آه ليس كما ينبغي منه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)